رقابة دستورية القوانين

المبادئ النظرية و التطبيقات الجوهرية

الدكتور

محمد رفعت عبد الوهاب

أستاذ ووكيل الكلية الاسبق

قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دار الجامعة الجديدة

ق 1755

فهرست الموضوعات

مقدمة ٥
الباب الأول: الأساس النظري لرقابة دستورية القوانين ٩
الفصل الأول: مبدأ علو الدستور كأساس للرقابة ١٣
المبحث الأول: معنى مبدأ علو الدستور ١٣
المبحث الثاني: العلو الموضوعي للدستور ١٥
المبحث الثالث: العلو الشكلي للدستور ١٩
المبحث الرابع: أولوية المعيار الشكلي في ضمان علو الدستور ٢٦
المبحث الخامس: خصائص القوانين الدستورية ٢٩
الفصل الثاني: اعتراضات الفقه التقليدي على الرقابة القضائية والرد عليها ... ٣٣
المبحث الأول: اعتراضات الفقه التقليدي على الرقابة القضائية ٣٥
أولاً: الاعتراضات الراجعة لأسباب تاريخية ٣٦
ثانياً: الاعتراض المستمد من مفهوم مبدأ سيادة الأمة ٤٢
ثالثاً: الاعتراض المستمد من مبدأ الفصل بين السلطات ٤٦
رابعاً: الرقابة الدستورية تتضمن خروج القضاء عن وظيفته للقيام بأعمال سياسية ٤٨
المبحث الثاني: الرد على اعتراضات الفقه التقليدي ٥٧
أولاً: الرد على الاعتراضات الراجعة لأسباب تاريخية ٥٨
ثانياً: تفنيد الاعتراض المستمد من مفهوم مبدأ سيادة الأمة ٦٢
ثالثاً: تفنيد الاعتراض المستمد من مبدأ الفصل بين السلطات ٦٥
رابعاً: الرد على الاعتراض المستمد من خروج القضاء عن وظيفته للقيام بأعمال سياسية ٦٩
الفصل الثالث: رقابة دستورية القوانين ضمان لاحترام الدستور الجامد ٧٥
المبحث الأول: ضرورية الرقابة الدستورية في ظل كل الدساتير الجامدة ٧٥
المطلب الأول: إجراءات تعديل الدستور الجامد ٧٧
أولاً: إجراءات تعديل الدستور الاتحادي الأمريكي ٧٧
ثانياً: الأسلوب الموازي الآخر طبقاً للمادة ١١ من الدستور ٨٣
ثالثاً: إجراءات تعديل الدستور ٨٥

رابعاً: إجراءات تعديل الدستور اللبناني الصادر عام ١٩٢٦ ..... ٨٧
إشارة إلى التعديلات التي أدخلت في الدستور اللبناني ٩٢
المطلب الثاني: أهمية وضرورة الرقابة الدستورية ٩٥
أولاً: في الولايات المتحدة الأمريكية ٩٥
ثانياً: في فرنسا ١٠٠
ثالثاً: في مصر ١٠٥
رابعاً: في لبنان ١١٥
المبحث الثاني: أوجه عدم الدستورية ـ العيوب الشكلية والموضوعية .. ١٢٦
المطلب الأول: العيوب الشكلية والموضوعية ١٢٩
الفرع الأول: العيوب الشكلية ١٢٩
الفرع الثاني: العيوب الموضوعية ١٤٣
أولاً: عيب المحل ١٤٤
ثانياً: عيب الانحراف في استعمال السلطة التشريعية أو الانحراف التشريعي ١٥٢
المطلب الثاني: انفراد القضاء الدستوري بالعيوب الشكلية بجانب العيوب الموضوعية ١٦٥
المبحث الثالث: حول إمكانية رقابة القوانين على أساس مبادىء عليا غير مكتوبة ١٧٠
المطلب الأول: موقف الفقه من المبادىء العليا غير المكتوبة ١٧٢
المطلب الثاني: موقف القضاء المقارن من المبادىء العليا ١٧٦
أولاً: في كل من ألمانيا وإيطاليا ١٧٧
ثانياً: في جمهورية مصر العربية ١٧٩
ثالثاً: المجلس الدستوري في فرنسا ١٨٢
رابعاً: المجلس الدستوري في لبنان ١٨٤
خامساً: المحكمة العليا الأمريكية واعتناقها للمبادىء العليا غير المكتوبة ١٨٧
المطلب الثالث: رأينا في الموضوع ١٩٠
الباب الثاني: طرق رقابة الدستورية وتطبيقات مقارنة ١٩٧
تمهيد وتقسيم ١٩٩
الفصل الأول: طرق الرقابة على دستورية القوانين ٢٠٥
المبحث الأول: الرقابة السياسية ٢٠٦
المطلب الأول: الرقابة السياسية قبل الدستور الفرنسي الحالي لعام ١٩٥٨ ٢٠٨

الفرع الأول: الرقابة في حل دستور السنة الثامنة على إعلان الجمهورية (دستور ١٧٩٩) ٢٠٨
الفرع الثاني: الرقابة السياسية في ظل دستور ١٨٥٢ الفرنسي ٢١١
الفرع الثالث: الرقابة السياسية في ظل دستور ١٩٤٦ ..... ٢١٢
المطلب الثاني: الرقابة السياسية طبقاً لدستور فرنسا الحالي لعام ١٩٥٨ (المجلس الدستوري الفرنسي) ٢١٧
الفرع الأول: تشكيل المجلس الدستوري ٢٢٢
الفرع الثاني: اختصاصات المجلس الدستوري ٢٢٥
أولاً: اختصاص المجلس الدستوري برقابة دستورية القوانين ٢٢٥
ثانياً: رقابة تعديات البرلمان على مجال اللوائح المستقلة ٢٣٥
ثالثاً: رقابة المجلس الدستوري على اللوائح الداخلية لمجلسي البرلمان والمعاهدات الدولية ٢٤١
رابعاً: الاختصاصات الأخرى للمجلس الدستوري ٢٤٦
خامساً: باقي الاختصاصات ٢٥٠
الفرع الثالث: نظرة تقيمية عامة ٢٥٢
أولاً: الانتقادات الموجهة إلى نظام المجلس الدستوري الفرنسي .. ٢٥٢
ثانياً: أهم المزايا التي حققها نظام المجلس الدستوري ٢٥٤
المبحث الثاني: الرقابة القضائية ٢٦٠
المطلب الأول: طرق الرقابة القضائية في الدول المختلفة ٢٦٢
الفرع الأول: الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية ٢٦٣
الفرع الثاني: الرقابة عن طريق الدفع الفرعي ٢٦٦
المطلب الثاني: أسلوب تنظيم الرقابة القضائية في مصر (المحكمة الدستورية العليا) ٢٨١
أولاً: تشكيل المحكمة الدستورية العليا ٢٨٥
ثانياً: اختصاصات المحكمة الدستورية العليا ٢٨٧
ثالثاً: طرق مباشرة الرقابة على دستورية القوانين واللوائح أمام المحكمة الدستورية العليا ٢٨٨
رابعاً: آثار الحكم الصادر بعدم الدستورية ٢٩٢
بعض التطبيقات القضائية في أحكام المحكمة الدستورية العليا ٣٠٢
أولاً: ارتباط الدعوى الدستورية بالدعوى الموضوعية ٣٠٢
ثانياً: الطعن بعدم الدستورية ٣٠٥
ثالثاً: عدم امتداد الرقابة الدستورية ٣٠٧

رابعاً: سلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات ٣٠٨
خامساً: حماية المحكمة لمفردات الحقوق والحريات الفردية ٣٠٩
الفصل الثاني: المجلس الدستوري في لبنان ٣١٧
المبحث الأول: تشكيل المجلس الدستوري وضمانات استقلال أعضائه ٣١٩
المطلب الأول: تشكيل المجلس الدستوري ٣١٩
المطلب الثاني: ضمانات استقلال وحيدة أعضاء المجلس الدستوري . ٣٢٩
المبحث الثاني: اختصاصات المجلس الدستوري ٣٣٩
المطلب الأول: رقابة دستورية القوانين والنصوص التي لها قوة القانون ٣٤١
أولاً: النصوص القانونية الخاضعة لرقابة الدستورية ٣٤٢
ثانياً: المراجع التي لها حق الطعن ومهلة الطعن ٣٥٢
ثالثاً: إجراءات الطعن وسلطة المجلس الدستوري ٣٥٨
رابعاً: طبيعة وحجية القرار الصادر بعدم دستورية القانون ٣٦٠
المطلب الثاني: البت في منازعات الانتخابات الرئاسية والنيابية ٣٧٠
أولاً: رقابة صحة انتخابات رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب . ٣٧١
ثانياً: الفصل في صحة انتخاب أعضاء مجلس النواب بناء على منازعة بشأنها ٣٧٢
تطبيقات من واقع تجربة المجلس الدستوري اللبناني بشأن الانتخابات النيابية ٣٧٦
المبحث الثالث: طبيعة رقابة المجلس الدستوري ونظرة تقييمية عامة ... ٣٧٨
المطلب الأول: طبيعة رقابة المجلس الدستوري في لبنان ٣٧٩
أولاً: فكرة عامة لآراء الكتاب حول نظام رقابة المجلس الدستوري . ٣٧٩
ثانياً: رأينا الخاص في طبيعة رقابة المجلس الدستوري ٣٨٢
المطلب الثاني: نظرة تقييمية عامة ٣٨٩
أولاً: حرص المجلس الدستوري على تأسيس شرعية رقابة الدستورية ٣٩٠
ثانياً: حرص المجلس الدستوري على إعلان عدم امتداد رقابته إلى ملاءمة التشريع ٣٩١
ثالثاً: تأكيد المجلس الدستوري حقه في التصدي للقانون المطعون في بعض نصوصه ٣٩٣
رابعاً: دقة صياغة وتسبيب قرارات المجلس الدستوري ٣٩٤
فهرست الموضوعات ٤٠٥